

إفصاح قانون فارا بشأن حملة التأثير الإسرائيلية وآثارها القانونية والضريبية والأخلاقية على الأفراد والمنصات

كشفت التقارير الأخيرة بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب الأمريكي (FARA) عن حملة تأثير تُدعى “مشروع إستر”، ممولة من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية. توثق الوثائق التي قدمتها شركة بريدجز بارتنز إل إل سي في 26 سبتمبر 2025 عقوداً تم توجيهها عبر مجموعة هافاس ميديا ألمانيا لإشراك مؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي في نشر محتوى مؤيد لإسرائيل موجه للجمهور الأمريكي والعالمي. يبلغ إجمالي الميزانية المكشوفة حوالي 900,000 دولار للفترة من يونيو إلى نوفمبر 2025، تدعم 14-18 مؤثراً أنتجوا 75-90 منشوراً، مع تقديرات المحللين بـ 6,000-7,000 دولار لكل منشور.

بينما تلبي هذه التقارير متطلبات الشفافية في قانون فارا لشركة بريدجز بارتنز كوكيل رئيسي، إلا أنها تسلط الضوء على مخاطر متتالية: المسؤوليات الشخصية للمؤثرين غير المسجلين، واجبات المنصات في تنفيذ القانون الإعلاني، والتزامات الضرائب عبر الحدود. يظهر الحالة كيف تختبر عمليات التأثير الرقمي القوانين من منتصف القرن العشرين في عصر تضخيم الخوارزميات.

إطار قانون تسجيل الوكلاء الأجانب

قانون فارا (22 يو إس سي § 611 وما يليها) - الذي صيغ أصلاً لكشف الدعاية النازية - يتطلب التسجيل لأي شخص يعمل “بناءً على أمر أو طلب أو تحت التوجيه أو السيطرة” لمبدأ أجنبي لتشكيل السياسة أو الرأي الأمريكي. يجب على المقدمين الكشف عن الأنشطة والمالية والمواد المنشورة، مع تحديثات نصف سنوية.

الأحكام الرئيسية:

1. التطبيق الواسع - يغطي مقاولي الحكومة، وشركات العلاقات العامة، والأفراد الذين يقومون بعمل سياسي أو ترويجي.
2. المساواة الفردية - يجب على كل شخص طبيعي ينفذ النشاط تقديم تسجيل قصير الشكل، بغض النظر عن تقديم صاحب العمل.
3. العقوبات - غرامات مدنية للإخفاقات الناتجة عن الإهمال؛ تصل إلى خمس سنوات سجن أو غرامات 10,000 دولار للانتهاكات المتعمدة (22 يو إس سي § 618(أ)؛ 18 يو إس سي § 951).

3. الآثار على المؤثرين

التزامات فارا

يُعتبر المؤثرون الذين يعملون بالرعاية الإسرائيلية والنية الموجهة للولايات المتحدة وكلاء، مما يتطلب تقديماً فردياً لتسجيل قصير الشكل. يبدو أن أوري شتاينبرغ، المدير الرئيسي لشركة بريدجز بارتنز، هو الوحيد المسجل. لذا، قد يكون المشاركون

غير المسجلين غير ملتزمين. يشير التركيز المتجدد لوزارة العدل على حملات التأثير عبر الإنترنت (انظر تقارير وحدة فارا السنوية 2023-24) إلى إمكانية التدقيق حتى للمبدعين الصغار.

واجبات قانون الإعلان

تطالب إرشادات الإقرارات للجنة التجارة الاتحادية (16 سي إف آر جزء 255) بكشف واضح ad# للمحتوى المدفوع. إغفال ذلك في الرسائل السياسية يُعد ممارسة خادعة بموجب § 5 من قانون اللجنة الاتحادية للتجارة، مما يخضع المبدعين أو الوكالات الراعية لأوامر وغرامات.

الضرائب

يُحسب دخل المنشورات المدعومة ك دخل عمل حر (26 يو إس سي § 1402). يجب على المقيمين الأمريكيين الإبلاغ في الجدول ج؛ قد يواجه غير المقيمين خصماً بنسبة 30% على العمل المصدر الأمريكي. عدم الكشف يهدد بعقوبات تصل إلى 75% من الضريبة غير المدفوعة أو الملاحقة الجنائية (26 يو إس سي § 7201).

العواقب السمعية

بالإضافة إلى الواجبات القانونية، يقوض التنسيق السري مع دولة أجنبية الأصالة التي تعتمد عليها اقتصاديات المؤثرين. بالنسبة للمبدعين الذين تكون مصداقيتهم عملتهم، يمكن أن يكون الكشف العام عن المدفوعات الحكومية غير المكشوفة نهاية مهنية.

الآثار على شركة إكس كورب وغيرها من المنصات

الامتثال للإعلان والكشف

بموجب قواعد اللجنة الاتحادية للتجارة وماد 26-39 من قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، يجب على المنصات الكبيرة ضمان تسمية شفافة للمواد المدعومة. إذا روجت خوارزميات إكس لمنشورات سياسية غير مكشوفة، قد يعتبر المنظمون ذلك تسهياً للإعلان الخادع. انتهاكات أحكام الشفافية الإعلانية أو مخاطر النظام في إكس إيه يمكن أن تجذب غرامات تصل إلى 6% من الإيرادات العالمية.

التعرض لفارا

تفلت المنصات عادةً من مسؤولية فارا كحاملين محايدين. ومع ذلك، دليل على التعاون المباشر - مثل تعزيز الخوارزميات المباع كجزء من مشروع إستير - قد يدفع إلى تحقيق وزارة العدل بموجب بنود “الدعاية السياسية” في القانون.

الضرائب الشركاتية

بما أن المدفوعات تمت خارج نظام مبيعات الإعلانات في إكس، فإنها لا تؤثر على المسؤولية الضريبية الشركاتية. التعرض يكمن في التنظيم، لا في الإيرادات.

الآثار الأوسع على الحوكمة والسياسات

يجسد مشروع إستير التقارب بين الدعاية الحكومية وتسويق المؤثرين. افترض اللوبي التقليدي حداً واضحاً بين الحكومات والمواطنين؛ يمحو وسائل التواصل الاجتماعي ذلك. عندما تنتكر الرسائل الجيوسياسية كأصالة من نظير إلى نظير، يصبح الخطاب الديمقراطي غير قابل للتمييز عن الإعلان المستهدف.

تشمل العلاجات تحت المناقشة:

- إرشادات وزارة العدل بشأن فارا للمبدعين عبر الإنترنت.
- علامات إلزامية "رعاية أجنبية" على مستوى المنصة.
- تنسيق ضريبي دولي من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مدفوعات التأثير عبر الحدود.

حادثة التحقق والتعليق في شركة إكس كورب في 4 أكتوبر 2025

في 4 أكتوبر 2025، لاحظ المستخدمون إلغاءات جماعية لـ شارات التحقق الزرقاء والذهبية من حسابات تنتقد السياسة الإسرائيلية أو إفصاحات مشروع إستير، بما في ذلك الصحفيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. لم يرافق الإجراء تبرير عام. بعد ذلك بوقت قصير، تم تعليق حساب التحليلات **Uncensored.AI@**، الذي كان يدقق في برنامج المؤثرين واعتدال إكس، دون إشعار. تم سحب تعليق داخلي من موظف يصف "مراجعة تنفيذ السياسات" لاحقاً، وتم توبيخ الموظف المعني.

بينما تسمح شروط إكس بإزالة الشارات التقديرية، إلا أن التوقيت - وسط نقاشات مكثفة حول التأثير الأجنبي - أثار اتهامات بانحياز الرأي. بموجب قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، تلزم المادة 34 المنصات الكبيرة جداً بتخفيف المخاطر النظامية مثل التضليل والاعتدال السياسي المدفوع. لذا، قد يؤدي إزالة منسقة أو انتقامية إلى تدقيق من المفوضية الأوروبية. في الولايات المتحدة، تعيد مثل هذه الإجراءات فتح المناقشات حول نطاق القسم 230 والدور شبه العام للمنصات الاتصالية المهيمنة.

الأبعاد الأخلاقية والمعنوية

خلف القوانين والتقارير يكمن سؤال أخلاقي أعمق: ما معنى الحقيقة والموافقة عندما يتم شراء وبيع المحادثة الديمقراطية بهدوء؟

1. خداع الجمهور - دفع المؤثرين لتقديم الدعاية الحكومية كقناعة شخصية يقوض الموافقة المستنيرة. يستحق المواطنون معرفة متى تكون الإقناع مدفوعاً من قبل حكومة - خاصة واحدة منخرطة في صراع مسلح.
2. التلاعب بالتعاطف - استغلال الثقة الباراسوشيالية يحول الاتصال العاطفي إلى أداة للسياسة الخارجية. يعتقد المتابعون أنهم يسمعون صديقاً؛ في الواقع، هم هدف حملة سرية.
3. تآكل المساحة الصحفية - عندما تغرق "الآراء الشخصية" المدعومة في التغذيات، فإنها تطرد الصحافة المستقلة والأصوات المدنية التي تفتقر إلى تمويل مقابل. يصبح عدم التوازن المعلوماتي عدم توازن أخلاقي.
4. مسؤولية المنصة - غموض الخوارزميات في شركة إكس كورب يحول المساءلة الأخلاقية إلى احتمال إحصائي. تحمل الشركة التي تربح من التفاعل - حتى الغضب - مسؤولية أخلاقية عن كيفية تشكيل أنظمتها للإدراك.
5. التورط والضمير - قد يلبي المؤثرون الذين يقبلون مثل هذه العقود حرف القانون من خلال الكشف اللاحق، ومع ذلك فإن روح الأصالة - الاتفاق الأخلاقي بين المتحدث والمستمع - قد انكسرت بالفعل.

من الناحية الأخلاقية، مشروع إستير ليس مجرد هامش قانوني؛ إنه عرض من أوسع انحراف أخلاقي حيث تصبح الحقيقة سلعة والثقة الديمقراطية أصلاً قابلة للتداول.

الخاتمة

تشير تقارير فارا لمشروع إستير إلى انتصار صغير للشفافية لكنها تكشف فجوات هائلة في التنفيذ والأخلاق. تم تسجيل الوسطاء؛ المؤثرون الفرديون ظاهرياً لم يفعلوا. يواجه كل منهم تعرضاً محتملاً بموجب فارا واللجنة الاتحادية للتجارة وقانون الضرائب، بينما تواجه شركة إكس كورب تدقيقاً متزايداً بموجب الدي إس إيه واللوم العام للاعتقاد بالرقابة.

ومع ذلك، قد تكون أخطر عواقب أخلاقية: تآكل الإيمان العام بالكلام الأصيل. مع شراء السرديات الحكومية للأصوات الخاصة والمنصات التي تحكم الرؤية، يذوب الحد بين الإقناع والتلاعب. تحديث القوانين ضروري؛ إعادة بناء النزاهة أمر حتمي. حتى تعود الحقيقة والرعاية إلى مساحات منفصلة، ستبقى الخطاب الديمقراطي رهينة لأعلى مزاييد.

المراجع

- شركة بريدجز بارتنز إل إل سي، **تقارير قانون تسجيل الوكلاء الأجانب**، وزارة العدل الأمريكية (26 سبتمبر 2025).
- **Responsible Statecraft**، “من هم ‘المؤثرون’ الذين تدفع إسرائيل 7 آلاف دولار لكل منشور؟” (2 أكتوبر 2025).
- **Jerusalem Post**، “داخل ‘مشروع إستير’ الإسرائيلي” (1 أكتوبر 2025).
- **Al Mayadeen English**، “مشروع إستير: المؤثرون المؤيدون لـ‘إسرائيل’ المدفوعون يتجنبون قواعد فارا” (3 أكتوبر 2025).
- **Middle East Eye**، “إسرائيل تدفع لمؤثرين أمريكيين لعكس الرأي العام السلبي” (3 أكتوبر 2025).
- **ProPublica**، “حسابات التحقق على إكس تزدهر وهي تنشر معلومات مضللة حول صراع إسرائيل-حماس” (19 ديسمبر 2023).
- **Rolling Stone**، “ي ادعي غروك أنه تم تعليقه مؤقتاً من إكس بعد اتهام إسرائيل بالإبادة الجماعية” (12 أغسطس 2025).
- **Business Standard**، “لماذا تم تعليق غروك أي آي لايلون ماسك مؤقتاً على إكس” (12 أغسطس 2025).
- **Finance Yahoo News**، “إكس تزيل شارة التحقق الذهبية من نيويورك تايمز” (أكتوبر 2023).
- **Al Jazeera**، “الحظر الظليل: هل تعرض عمالقة وسائل التواصل للرقابة على الأصوات المؤيدة لفلسطين؟” (24 أكتوبر 2023).
- المفوضية الأوروبية، **إجراءات قانون الخدمات الرقمية ضد شركة إكس كورب**، 2023-2025.
- وزارة العدل الأمريكية، **تقارير وحدة تنفيذ فارا السنوية 2023-2024**.
- اللجنة الاتحادية الأمريكية للتجارة، **إرشادات الإقرارات**، 16 سي إف آر جزء 255 (2023).
- مصلحة الإيرادات الداخلية، **النشر 334: دليل الضرائب للأعمال الصغيرة** (2024).